

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

أ.بن جيمة عمر أ.بومحني مريم جامعة بشار.

تمهيد: إن الجزائر في السابق لم تتوسع كثيرا في مجال مؤسسات الأعمال الصغيرة، وذلك نتيجة للخيار الاقتصادي الذي اتبعته بعد الإستقلال مباشرة بتوجهها إلى إنشاء المؤسسات الكبرى و التشجيع على إنجاز المجموعات الاقتصادية التي حدثت في السنوات الماضية، و عدم تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار آنذاك، و هذا ما جعل المؤسسات الصغيرة لم تحظ بالرعاية و الاهتمام اللازمين لغاية الإصلاحات الاقتصادية.

بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية و المالية و الاجتماعية سنة 1986 أصبح من الضروري البحث عن طريقة عمل جديدة، تمثلت في التفكير للانتقال من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي يعتمد على معايير المردودية المالية و الاقتصادية و الربح، و رافق هذه التغيرات إنشاء نظام مؤسسات جديد من شأنه أن يسمح بتحقيق ذلك و يحدث القطيعة مع ممارسات الماضي التي كلفت الجزائر أعباء مالية كبيرة من خلال اللجوء إلى المديونية.

ففي سنة 1994 بلغت المديونية حدود لا تطاق، مما دفع بالجزائر إلى التوجه للهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) وقد طالبا إعادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغييرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها، و هذا ما تمثل في برنامج التعديل الهيكلي الذي ينص على شروط عدة منها:- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و خصصتها.- إصلاح النظام المصرفي.- تحرير التجارة الخارجية.- تحرير الأسعار.

لقد أولى هذا البرنامج أهمية كبرى للقطاع الخاص و ترقية الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رافق ذلك قوانين عدة تشجع على تنمية هذا القطاع: ففي سنة 1990 صدر قانون النقد و القرض الذي أعطى أهمية كبيرة للإستثمار الخاص في هذا القطاع، بما في ذلك حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية مع فتح مجال الشراكة المالية مع الخارج، كما دعمت الإصلاحات بصور قانون الإستثمار في 05/10/1993 الذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالسماح لها بالإستثمار في الكثير من المجالات على نظير مثيلاتها في الاقتصاديات المتقدمة نظرا لدورها الفعال في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني، و قد تضمن هذا القانون أهم المبادئ التالية:

- الحق في الإستثمار بكل حرية.
- عدم التمييز في الحقوق و الواجبات بين القطاع الخاص الوطني و الأجنبي.
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد، مع ضرورة التخفيض من الضرائب والرسوم لتشجيع الإستثمار.
- إنشاء وكالة خاصة بترقية الإستثمار و دعمه و متابعته.
- دراسة الملفات في أجل أقصاه 60 يوما⁰.

1- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر: لقد ازداد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، بحيث يمكن القول بأن مستقبل التنمية الوطنية يركز على هذا القطاع، حيث إن المجهودات المبذولة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدت إلى تزايد عدد هذه المؤسسات من سنة لأخرى خاصة منذ سنة 1994 وذلك بصور قانون الإستثمار في 05/10/1993 وبلغت سنة 1999 حوالي 159507 مؤسسة إلى أن وصلت إلى 335486 مؤسسة سنة 2009 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 1: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر

السنوات	1991	1993	1994	1999	2002	2006	2008	2009
دد المؤسسات	22382	26212	26212	159507	188564	259282	309578	335486

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سنة 2010، CNAS .

تختلف كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من قطاع إلى آخر، حيث تتكشف بشكل كبير في القطاع الخاص . ثم يليها قطاع الحرفيين بكثافة ، و تقل بالنسبة للقطاع العام بحيث نلاحظ من خلال الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية عند نهاية السداسي الأول من سنة 2009.

2- الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب قطاعات النشاط الأساسية و التي تتمثل في ما يلي:

- القطاع الصناعي.- القطاع الخدمي.

- القطاع التجاري.

وتتوزع أيضا جغرافيا عبر ولايات الوطن.

1-2-توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاط:

تتواجد بأعداد كبيرة على مستوى 05 أنشطة و هي : الخدمات التي تنشط بها بنسبة كبيرة ، ثم تليها المباني و أشغال عمومية و يرجع هذا التواجد القوي بهذين النشاطين إلى قلة التكاليف و بساطة العمل ، ثم الصناعات المختلفة بنسبة أقل ، ثم نجد الفلاحة و الصيد البحري ، أما في الخدمات ذات الصلة بالطاقة فهو يحتل المرتبة الأخيرة لأنه يعد من بين الأنشطة المكلفة، و التي تحتاج إلى أموال كبيرة نوعا ما.

2-2-التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة:

تتوزع هذه المؤسسات في الجزائر توزيعا جغرافيا غير متساوي عبر ولايات الوطن، حيث تتواجد بكثافة وقوة في الولايات الشمالية لتوفر البنية التحتية الجيدة و تتوفر بها امتيازات من حيث المناخ المناسب للاستثمار بالمقارنة بالمناطق الأخرى(حيث شملت:

- ولايات الوسط 43 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ولايات الشرق 27 % ولايات الغرب 19 % .

- ولايات الجنوب 11 %.

حيث تتركز هذه المؤسسات في المناطق العمرانية و الصناعية بحيث 10 ولايات شملت حوالي 50 % من المؤسسات و تمثلت هذه الولايات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الخاصة لأهم 10 ولايات

الولايات	م.ص.م. للقطاع الخاص السداسي الأول 2008	م.ص.م. للقطاع الخاص السداسي الأول 2009	%
01 الجزائر	37103	40009	7.83
02 تيزي وزو	17179	19024	10.74
03 وهران	18971	16867	-11.09
04 بجاية	13231	14946	12.96
05 سطيف	13047	14469	10.90
06 تيبازة	10964	12452	13.57
07 بومرداس	10527	11523	9.46
08 البليدة	9905	10851	9.55
09 قسنطينة	9838	10732	9.09
10 الشلف	8068	8651	7.23

المصدر: الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي سنة 2010.

3- استراتيجية الدولة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن إعداد إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف تستوجب بالضرورة اتخاذ عدة تدابير من شأنها رفع مردودية هذا القطاع، وهذا نظرا لانخفاض القدرة التنافسية لهذه المؤسسات داخليا أو خارجيا، داخليا في مواجهة المؤسسات الكبيرة العمومية و الخاصة ، وخارجيا في مواجهة العولمة و الإدماج في الفضاء الأورو متوسطي، ولقد برزت في الجزائر محاولات عدة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁾، وقد أقدمت على إنشاء مجموعة من الشبكات لتسهيل عملية الاستثمار من أهمها:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والتي عوضت وكالة ترقية و دعم الاستثمار- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)-. الصندوق الوطني لضمان القروض.

الجدول رقم 3: توزيع المشاريع المصريح بها حسب نوعية الاستثمار

نوعية الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
النشأة	9099	77,09	344251	71,78	65260	69,21
التوسيع	2700	22,88	133704	27,88	28669	30,41
إعادة الاعتبار	4	0,03	1605	0,33	361	0,38
المجموع	11803	100	479 560	100	94 290	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2010

الجدول رقم 4: توزيع ملفات الضمانات حسب قطاعات النشاط صندوق ضمان القروض 2009

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان (دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	238	67	676563718 6	72	15249	71
البناء والأشغال العمومية	69	19	1381934959	15	3546	16
الزراعة	3	1	58844600	1	254	1
الخدمات	10	3	159718166	2	525	2
النقل	3	1	25225987	0	124	1
الصحة	30	8	885124905	10	1639	8
السياحة	3	1	116953000	1	172	1
المجموع	356	100	9304365335	100	21509	100

المصدر: صندوق ضمان القروض سنة 2010

4- إجراءات أخرى:

أ- إنشاء مشاتل «حاضنات» المؤسسات: ينص القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ في 12/12/01 في مادته رقم 12 على إنشاء مشاتل تضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعدّ المشتلة هيئة استقبال مؤقت تقترح محلات ومساعدات وخدمات تلائم احتياجات المؤسسات حديثة النشأة أو في أي أطوار الإنجاز هناك 03 أصناف من المشاتل⁽⁵⁾:

- مشتلة مخصصة للمؤسسات الخدمية. - مشتلة مخصصة للمؤسسات الإنتاجية.

مشتلة للأقطاب التكنولوجية التي تأوي البحث على مستوى الجامعات.

من مهامه تقييم المشاريع مع أصحابها لتحديد وسائل تجسيدها عن طريق مساعدتهم لتحديد الشركاء الضروريين لتحقيق المشروع « شركاء صناعيين، تقنيين، علميين، اقتصاديين،» و مرافقتهم عبر وسائلهم المادية من أجل الحصول على استقلاليتهم وفقا لإجراء معد مسبقاً.

وتهدف هذه المشاتل إلى: - تشجيع بروز المشاريع المبتكرة إعطاء الدعم للمبتكرين الجدد. المشاركة في الحركة الاقتصادية للمنطقة. تطوير التعاون بين المؤسسات الجامعية والمحيط المؤسسي، فهي بذلك تعزز عملية (إنشاء المؤسسات، كما تساهم بالدعم المباشر الموجه للجامعيين وكذا خريجي مراكز التكوين المهني ومن جهة أخرى للباحثين في مختلف قطاعات التكنولوجيا).

ب- منظومة الإعلام الاقتصادي: من جملة ما تسعى إليه هذه المنظومة: إنشاء بنك المعطيات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- إعداد خريطة تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات عن طريق تحضير دراسات مستقبلية لخدمة المستثمرين والمسيرين وأصحاب القرار.

ج- تطوير ترقية بورصة المقاولات المشتركة: إنّ المقاولات عنصر مهم في إنعاش الإنتاج، لنمو المؤسسات وهي آلية لبناء الربط والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى، لذا نص القانون التوجيهي على إنشاء المجلس الوطني للمقاولات والذي يتكفل بالخصوص بـ تشجيع الاندماج الأحسن للاقتصاد الوطني. إدماج المؤسسة ص م في حركة المقاولات العالمية. ترقية مجال التشاور بين أصحاب القرار في مجال المقاولات والمؤسسة المعنية.

د- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تزامنا مع التحضيرات الجارية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ، أبرمت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من خلالها ينص البرنامج على تأهيل هذه المؤسسات على مدى فترة 12 سنة، يموله في أغلبه الاتحاد الأوروبي، ويتم تجسيده على مرحلتين .

المرحلة الأولى : مرحلة التكييف لمدة 5 سنوات وتضم :

تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات الذي يشمل البناء المؤسساتي والقانوني.

تكييف البنية التحتية والخدمات المتصلة بقطاع المؤسسات.

المرحلة الثانية: مرحلة الضبط لمدة 7 سنوات وتضم:

تحديث المعدات والآلات وتطوير نظم الإنتاج والإدارة.

تطوير مهارات العاملين.

تطوير التسويق وبحوث التسويق.

خاتمة. : بصفة عامة يمكن لهذه المؤسسات في الجزائر أن تشكل محورا أساسيا في معالجة المشاكل الاقتصادية، إلا أنها تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كمشاكل المحيط، التسويق والمنافسة، والصعوبات الإدارية، القانونية والمالية. كما يتضح الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل و الحد من مشكلة البطالة والجزائر كباقي دول العالم تسعى إلى تطوير هذه المؤسسات و إعطائها حيزا كبيرا من الاهتمام ففي آفاق 2012 – 2017 تسعى الوزارة إلى مساعدة المؤسسات على تصميم المنتجات الجديدة والتي تحتوي على مكونات إلكترونية والسيطرة عليها، أما آفاق 2022 تأهيل المؤسسة لدخول عالم التكنولوجيا المتقدمة والاندماج في الاقتصاد الدولي والأسواق المالية.

تمثل هذه الآفاق على المدى المتوسط والمدى البعيد مؤشرا قويا على النقلة النوعية والكمية التي سيشهدها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إرادة سياسية عازمة على تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى ما سبق هناك انشغالات مستقبلية أخرى لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

برنامج تكييف نسيج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بخلق 600.000 مؤسسة، خلال 10 سنوات القادمة « 2012-2002 » بمعدل 60.000 مؤسسة سنويا، حيث تنقسم إلى 30 % منها والتي تعد مؤسسات مصغرة في مجال الخدمات بمقدار 2/3 منها مؤسسات مصغرة في مجال الخدمات، والباقي عبارة عن مؤسسات، وصناعات صغيرة ومتوسطة موجهة إلى إنتاج منتجات مصنعة ونصف مصنعة، و70% عبارة عن مؤسسات صغيرة متخصصة في مجال التكنولوجيا الحديثة، حيث تهدف هذه الخريطة أساسا إلى دراسة كثافة نسيج المؤسسات، وإعادة توزيع انتشار هذه المؤسسات في آفاق 2022.

المراجع:

: ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد و المجتمع العدد 2 / 2004، جامعة منتوري قسنطينة.

CNAS.: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ²

³ : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، توزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة عند نهاية السداسي الأول 2009

⁴ : احمد مجدل، " اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية"، رسالة دكتوراة (مخطوط) ،جوان 2004.

⁵ : Ministre de la PME, Proposition d' une nouvelle stratégie d'investissement et Promotion de la :

PME, Alger juin 2000.

⁶ : www.PME PMI .DZ:

⁷ : يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005.